مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: البعد النفطي لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية في دول الخليج العربي
اسم الكاتب: د. عصام إسماعيل، عمار سويد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/5179
تاريخ الاسترداد: 2026/04/21 09:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (5) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (5) 2018

البعد النفطي لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية في دول الخليج العربي

الدكتور عصام إسماعيل *
عمار سويد **

(تاريخ الإيداع 9 / 9 / 2018. قُبِل للنشر في 31 / 10 / 2018)

□ ملخّص □

يؤكد هذا البحث على الأهمية الكبيرة للنفط وتأثيره على العلاقات الدولية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وهو ما يدفع الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لتأمين الإمدادات النفطية اللازمة لها بشكل دائم وبأي طريقة ممكنة، ويهدف البحث للتعريف بأهم مرتكزات السياسة الأمريكية النفطية وأهمية حماية الحزام الأمني النفطي على الصعيد العالمي بشكل عام والخليجي بشكل خاص، وتطور الوسائل التي تتبعها الولايات المتحدة للسيطرة على النفط الخليجي واستغلاله إلى أبعد حد ممكن، سواءً من خلال توقيع اتفاقيات الاحتكار وحتى الوصول إلى إتباع سياسة شن الحروب وافتعال الأزمات، كما يشير البحث إلى التاريخ السياسي والاقتصادي للاستغلال الأمريكي للنفط الخليجي بالرغم من الاعتقاد السائد بأن الولايات المتحدة هي حليف استراتيجي لدول الخليج. وتوصل البحث إلى العديد من النتائج، وقدم بعض التوصيات.

الكلمات المفتاحية: النفط، دول الخليج العربي، الولايات المتحدة الأمريكية، السياسات الأمريكية النفطية.

* أستاذ مساعد ، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
** طالب دراسات عليا (دكتوراه) ، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (5) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (5) 2018

Emergency humanitarian aid management and its basic principles In the current era

Dr. Isam Ismail [*]
Ammar Swiad [**]

(Received 9 / 9 / 2018. Accepted 31 / 10 / 2018)

□ ABSTRACT □

This research confirms the great importance of oil and its impact on international relations at the political and economic levels, which drives the major countries, especially the United States of America, to secure the necessary oil supplies permanently and in any way possible. The research aims to introduce the most important pillars of US oil policy and the importance of protecting the oil security belt In general and the Gulf in particular, and the development of the means followed by the United States to control and exploit the Gulf oil as far as possible, both through the signing of the agreements of monopoly and even access to the policy of waging wars or making crises, as research refers to the political and economic history of the American exploitation of the Gulf oil despite the prevailing belief that the United States is a strategic ally of the Gulf states. The research founded many results and made some recommendations.

Key words: Oil, Gulf States, United States, US Oil Policy.

[*] **Assistant Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University.**
[**] **Postgraduate Student , Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University.**

مقدمة:

تشهد المنطقة العربية العديد من الأزمات والاضطرابات، والنسبة الأكبر منها كانت نتيجة لتدخلات أجنبية خارجية في الشؤون الداخلية للبلدان العربية، وتشير نتائج هذه الأحداث إلى أنها لا يمكن أن تخرج عن نطاق إستراتيجية أمريكية في المنطقة تهدف من خلالها لبسط أو توسيع سيطرتها على أهداف ومواقع معينة والهدف الرئيسي لهذه السياسات هو استمرار سيطرتها واستغلالها للنفط العربي بشكل عام والنفط الخليجي بشكل خاص، والذي يبقى مصدر الطاقة الأكثر نفعاً في العالم، وبالتالي لا تعدو السياسة الخارجية الأمريكية وتحالفها المزعوم مع دول الخليج عن كونها مجموعة من المؤامرات لتحقيق مصالحها وأهدافها وضمان تدفق النفط إليها والوصول إلى السيطرة على الصناعة النفطية بشكل عام، متبعة لتحقيق هذا الهدف العديد من الأساليب وباستخدام الكثير من الأدوات سواءً الاقتصادية أو السياسية من خلال استغلال فئات أو جماعات معينة ذات أهداف بسيطة لا تلبث أن تتحول لأداة بيد السياسة الأمريكية، أو اللجوء لاستغلال فتنة في بلد معين وتغذيتها مستغلة كل ما في المنطقة من خلافات طائفية ومذهبية وسياسية، ومن ثم طرح الحلول التي تناسب مصالحها والكسب من هذه الأزمات لتعميق خضوع الدول لها بسبب حاجتها لحليف قوي تستند له في عدائها للدول الأخرى كما في الحالة الخليجية والتي أصبحت عبارة عن مجموعة من القواعد العسكرية الأمريكية ومنبعاً للاستغلال الأمريكي للثروات النفطية التي تتحكم بها بالطريقة التي تحقق لها أكبر منفعة ممكنة، في مقابل عدم منح دول الخليج الفرصة لحدوث تنمية حقيقية قد تتسبب في خروج هذه الدول عن السيطرة الأمريكية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الوقوف على الدور الحقيقي للنفط في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول الخليج العربي، ومدى تأثير هذه السياسات وقدرتها على إيصال الولايات المتحدة لضمان خضوع دول الخليج لها واستمرار سيطرتها على الثروات النفطية الخليجية، وتقودنا هذه المشكلة لطرح التساؤلات التالية:

1- ما هو عمق البعد النفطي في رسم السياسات الأمريكية تجاه دول الخليج العربي؟

2- إلى أي مدى استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تأمين حزام الأمن النفطي لها في منطقة الخليج العربي؟

أهمية البحث و أهدافه:

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الدور الكبير للنفط في العلاقات الدولية على الصعد الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وكون النفط هو المورد الأهم لمنطقة الخليج العربي وأحد أهم المطامع للدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، كما تكمن أهمية البحث في الأهمية الإستراتيجية لسيطرة الولايات المتحدة على هذا المورد الاقتصادي الهام نتيجة لضعف دول الخليج وتبعيتها للولايات المتحدة، وهو الموضوع الذي لم يتمتع بالمعالجة الكافية في الدراسات السياسية والاقتصادية المعاصرة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

1_ التعريف بالنفط بشكل عام ودراسة النفط الخليجي بشكل خاص وأهميته وتاريخه.

2_ التوصل لأبرز أهداف الاستهداف الأمريكي الدائم للدول التي تشكل خطراً على مصالحها في دول الخليج.

3_ إظهار مكانة النفط الخليجي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي والإجراءات التي تتخذها لتأمين عدم خروجه عن سيطرتها.

4_ معرفة مدى تحقيق الولايات المتحدة لأهدافها في السيطرة على المقدرات السياسية والاقتصادية لدول الخليج العربي وفي مقدمتها النفط.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث و الذي يساعد على التعريف بالسياسات الأمريكية المتبعة في منطقة الخليج العربي والمعطيات المتعلقة بها، و تحليل هذه المعطيات لمعرفة مدى وصول الولايات المتحدة الأمريكية لأهدافها.

فرضيات البحث:

ينطلق البحث هادفاً إلى إثبات صحة أو نفي الفرضيات التالية:

1- توجد علاقة إيجابية بين النفط كمحدد أساسي لرسم توجهات السياسة الخارجية الأمريكية من جهة، وبين أولوياتها حول العالم وخصوصاً منطقة الخليج العربي من جهة أخرى.

2- توجد علاقة إيجابية بين هدف ضمان إمدادات النفط في منطقة الخليج العربي من جهة، وشن الولايات المتحدة للعديد من الحروب وافتعال الفتن في المنطقة العربية من جهة أخرى.

3- توجد علاقة إيجابية بين السياسات الأمريكية في منطقة الخليج من جهة، وقدرتها على استنزاف النفط الخليجي والأموال الخليجية من جهة أخرى.

النتائج و المناقشة:

1_ التعريف بالنفط وتاريخه:

1_1 تعريف النفط:

هو عبارة عن مادة تتكون أساساً من الهيدروكربونات وكذلك على نسبة صغيرة من الكبريت والأوكسجين والنتروجين، يتكون ويتجمع في باطن الأرض ويظل في مكانه إلى أن يخرج إلى سطح الأرض بفعل العوامل الطبيعية أو يستخرجه الإنسان بحفر الآبار.

يوجد النفط في الطبيعة إما في الحالة الصلبة، أو شبه الصلبة كعروق الإسفلت، أو يوجد في حالة سائلة كخام النفط، أو في حالة غازية (الغازات الطبيعية)، ويتنوع شكل إنتاج حقول النفط من حيث كونه مختلطاً بقليل من الغازات الطبيعية، ومنها ما ينتج الغازات الطبيعية مع قليل من خام النفط أو بدونه كحقول الغازات الطبيعية.

1-2 تاريخ البترول واكتشافه:

يعود اكتشاف البترول إلى العام 1859 الذي تم فيه حفر أول بئر بترولي في الولايات المتحدة الأمريكية على يد (ايدوين دريك)، وقد تطور استعمال البترول خصوصاً بعد أن تم اختراع آلة الاحتراق الداخلي في عام 1908 وأصبح البترول يستعمل لتشغيل المحركات، وكانت البحرية البريطانية أول من تحول لاستخدام البترول في عام 1914 ليكون أول استعمال له في الحروب ضمن الحرب العالمية الأولى، ووصف البترول من قبل رئيس الحكومة الفرنسي بأن (كل قطرة بترول تعادل قطرة من الدم)**[1]**.

أما في دول الخليج فقد اكتشف البترول لأول مرة في البحرين بتاريخ 31/ أيار/ 1931، وتم اكتشافه في الكويت بتاريخ 23/ شباط/ 1938 في حقل البرقان الذي يعد من أكبر الحقول النفطية في العالم، وفي السعودية اكتشف في آذار 1938، أما في باقي الدول فلم يدخل الإنتاج فيها لكميات وفيرة حتى العام 1956.**[2]**

1-3 أهمية النفط:

يمتلك النفط أهمية عالمية كبيرة من النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مما جعل هذا المورد يرسم إلى حد كبير الخطوط الرئيسية للسياسة العالمية، وتظهر أهمية البترول من خاصية الاحتكار الإنتاجي واحتلال مناطق محددة للجزء الأكبر من تركز هذا المورد، وحيث أن إنتاج النفط يخضع لعدة مراحل أهمها تحديد مناطق الإنتاج ثم تحديد نوعيته وأهميته وطريقة استغلاله ونقله، ومراحل الصناعات النفطية المختلفة التي تمر بها عملية الإنتاج بدءاً من استخراجه حتى وصوله إلى يد المستهلك النهائي في صورة مشتقات والصناعات النفطية، على أن عدداً محدداً من الشركات تتحكم في الجزء الأكبر من الإنتاج والنقل والتكرير وتجارة البترول.

كما تبرز أهمية البترول في النواحي الاقتصادية من كونه مورداً هاماً للدول التي تمتلك احتياطيات كبيرة منه، حيث يمكن إنتاج أكثر من 450 مادة كيميائية مرتبطة بالنفط، وتساهم هذه المواد في تحضير منتجات عديدة تقدر بما يزيد عن 1500 صنف، لذا يمكن القول بأن منتجات البترول ذات ضرورة قصوى في متابعة الصناعات المختلفة.

أما من الناحية السياسية فتتبع من سعي الدول الكبرى لبسط سيطرتها على منابع النفط لتأمين إمداداتها منه واستخدامه كسلاح في وجه الدول المعادية لها، ويأتي ذلك خوفاً من استخدامه ضدها ومنعه عنها، حيث كان أول استخدام سياسي للنفط يعود إلى عام 1946، وكان ذلك في قمة جامعة الدول العربية حيث تقدمت مصر باقتراح أقره المجلس وينص على (منع النفط العربي عن أي دولة تساند العصابات الصهيونية)**[3]**.

وعلى الصعيد العسكري تكمن أهمية النفط في كونه الوقود اللازم لتشغيل معظم المعدات الحربية، واستخدامه كسلاح في حال وقوع اعتداء من إحدى الدول على الدول الأخرى.

1-4 الإطار القانوني والدولي لاستثمار الثروات الطبيعية:

يعد القرار رقم 1803 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة عشرة **[4]**، أهم القرارات الدولية التي تحدد استثمار الثروات الطبيعية في دولة ما، حيث ينص على ما يلي (تعتبر الجمعية العامة أن حق كل دولة ذات سيادة في التصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية يجب أن يؤسس على الاعتراف بالحق الوطني لكل دولة في أن تتصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية طبقاً لمصالحها الوطنية)، كما أعلنت في نفس القرار ضمن أشياء أخرى أن:

a) حق الشعوب في السيادة الدائمة على ثرواتها ومواردها الطبيعية يجب أن يمارس لصالح تنميتها الوطنية ورفاهية شعوب الدول المعنية.

b) الاستكشاف والتنمية والتصرف في هذه الموارد يجب أن يكون مطابقاً للقواعد والشروط التي تعتبرها الشعوب وهي في حريتها لازمة أو مرغوبة فيما يتعلق بالسماح بهذه الأنشطة أو تقييدها أو منعها.

c) الممارسة الحرة المفيدة لسيادة الدولة على مواردها الطبيعية يجب أن تزداد عن طريق الاحترام المتبادل بين الدول في السيادة بينها.

d) الاعتداء على حقوق الدولة في السيادة على مواردها وثرواتها الطبيعية يتعارض مع روح مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، كما أنه يعوق نمو التعاون الدولي وحفظ السلام العالمي.

e) الدول والمنظمات الدولية يجب أن تحترم بشدة وبإنصاف سيادة الشعوب على مواردها وثرواتها الطبيعية، وذلك لما جاء في الميثاق والمبادئ الواردة في هذا القرار.

2- مرتكزات السياسة الأمريكية النفطية:

يعتبر ضمان تدفق الثروات وخاصة الثروات النفطية من أهم أهداف السياسات الأمريكية للحكومات المتعاقبة، بالإضافة لضمان أمن واستقرار وسلامة شركاتها العاملة في الدول التي تمتلك تلك الثروات، وضمان السيطرة على مجمل الثروة.

وانطلاقاً من هذه الأهداف رسمت الخريطة النفطية الأمريكية بحيث تمتد لتشمل كل من يمتلك الثروات النفطية، ومن يكون هدفاً للشركات النفطية الأمريكية.

ومنذ أن أصبح النفط المصدر الرئيسي للطاقة في العالم، تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى آلة للقمع والإرهاب ضد من يخالف رغباتها في السيطرة عليه من جهة، وحامية ومدافعة عن حقوق وأمن من يواكب تطلعاتها ويخضع لسيطرتها من جهة أخرى.

2-1 الحزام الأمني النفطي الأمريكي عالمياً:

يشكل نفط الخليج وحوض بحر قزوين قمة المصالح الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية، وقد كانت أهدافها الأمنية في بداية فورتها النفطية تقتصر على ما يلي:

a) استبعاد القوى المنافسة لها بهدف الحصول على حصة الأسد من نفط الخليج وبحر قزوين، وأهم هذه القوى (الاتحاد الأوروبي، اليابان، والدول الصاعدة كالصين ودول جنوب شرق آسيا).

b) تطويق واحتواء المصالح السوفييتية سابقاً والروسية حالياً في منطقة الخليج وما حوله ومنطقة بحر قزوين، وكانت البداية لذلك من خلال دعم حركة طالبان في أفغانستان، ومن ثم وضع ذريعة مكافحة الإرهاب للسيطرة على أفغانستان والمتمثل لديها بحركة طالبان وتنظيم القاعدة.

c) التحكم بطرق نقل النفط والغاز من خلال السيطرة على مشاريع مد أنابيب النفط والغاز.

d) منع إيران، الحليف الإقليمي لروسيا وسورية وحزب الله، من التحكم في الطرق المستقبلية لتصدير النفط عبر أراضيها لإبقاء سيطرتها على كامل مراحل إنتاج النفط.

ومع التطور الكبير لقطاع النفط، ونظراً للأرباح والعوائد الهائلة من النفط فقد طورت الولايات المتحدة أهدافها لتصبح السيطرة على قطاع النفط بجميع جوانبه (صناعة، تجارة، نقل، توزيع، تكرير، وتخزين) وبالتالي أصبحت الأهداف الحديثة لها تتمثل بما يلي:

أ- السيطرة على منابع النفط أينما وجدت.

ب- السيطرة عل طرق التجارة النفطية العالمية.

ت- السيطرة على أكبر مخزون ممكن من الثروة النفطية.

2-2 الحزام الأمني النفطي الأمريكي في منطقة الخليج العربي:

بدأت المطامع الأمريكية في النفط الخليجي في بدايات اكتشافه فيها أي ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية من خلال ممارسة الضغوط على الدول الخليجية لتوقيع اتفاقيات احتكارية مع الشركات الأمريكية ومنافسة الشركات البريطانية على حصة في استغلال النفط الخليجي، واستمرت هذه الضغوط في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد برزت المطامع الأمريكية بشكل جلي بعد أزمة العام 1973، وتقليص دول الخليج لصادراتها النفطية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وكان تصريح الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بتاريخ 18 نيسان 1977 بأهمية الثروة النفطية

والتضحيات التي يجب على الولايات المتحدة القيام بها لتأمين وصولها للسيطرة عليها،**[5]** من أوائل التصريحات الرسمية التي أبرزت رغبة الولايات المتحدة بالسيطرة على منابع النفط بعد هذه الأزمة.

وقد جندت وكالة الاستخبارات الأمريكية في عام 1977 إمكاناتها للحد من آثار احتمالات حدوث أزمة في حال نضوب النفط، وقد أعدت النخبة الأمريكية إستراتيجية امبريالية للسيطرة على المناطق التي تتحكم بإمدادات الطاقة العالمية، وقد عدت الورقة السرية التي أعدها الجنرال الأمريكي (بول وولفوتيز)**[6]**، حول الاستراتيجية العسكرية الأمريكية القادمة، الأساس للحروب الإستباقية الأمريكية الهادفة للسيطرة على الحقول النفطية الرئيسية في المناطق الغنية بها وخاصة منطقة الخليج العربي.

ومع اعتراف الولايات المتحدة بأهمية ضمان أمن الكيان الصهيوني لها، نجد أن الاهتمام الأول للولايات المتحدة بالنسبة لمنطقة الخليج العربي هو أن تضمن تدفق الثروات النفطية إلى أسواقها وأراضيها، وضمان أمن واستقرار وسلامة شركاتها العاملة في تلك المنطقة، وسيطرتها على مجمل الثروة النفطية وذلك مع التأكيد الدائم على أمن الكيان الصهيوني ودوره الإقليمي، وانطلاقاً من ذلك فقد رسمت الخريطة النفطية الأمريكية في منطقة الخليج العربي لتشمل كل الدول التي يتم اكتشاف النفط فيها والدول التي تجاورها، والدول التي تجاور الكيان الصهيوني وتشكل تهديداً لأمنها، ويمكن القول بأن الأهداف والمطامع الأمريكية النفطية في منطقة الخليج العربي قد ارتكزت على ما يلي:

a) إحكام السيطرة على الخليج باعتباره من أكبر المصادر لتأمين المخزون الإستراتيجي الأمريكي النفطي.

b) كبح جماح كل من إيران وسورية وحزب الله كمحور مقاوم لمخططات الولايات المتحدة الأمريكية وحليفها الكيان الصهيوني وذلك من خلال العقوبات على إيران والسيطرة على الملاحة في الخليج وإضعاف الدور السوري كخط دفاع ضد الأطماع الصهيونية والأمريكية.

c) السيطرة التامة على الملاحة النفطية في المضائق الإستراتيجية والممرات البحرية الهامة مثل مضيق هرمز وباب المندب والبحر الأحمر وبحر العرب.

d) العمل على إيجاد تقسيمات جديدة للمنطقة بما يسهل إضعاف دول المنطقة والوصول إلى مواردها وثرواتها من خلال بث الفتن بين الحكومات المختلفة واللعب على وتر الطائفية، مما يشكل مبرراً للوصاية والسيطرة الأمريكية عليها.

وبالتالي يمكن ملاحظة أن النفط هو محدد رئيسي في السياسات الأمريكية في دول العالم بشكل عام ودول الخليج بشكل خاص، وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى.

2-3 الحروب والتدخلات الأمريكية للسيطرة على الموارد النفطية:

وقد انطلقت الولايات المتحدة في هذا الاتجاه بعد رسم الحزام الأمني الأمريكي النفطي، وقد كان لابد من ربطه بخريطة الحروب الأمريكية لكي تصل الولايات المتحدة لأهدافها، وتأتي الحروب والتدخلات التالية لتوضح مسار خرائط حروب التغيير الأمريكية لمعرفة الآلية التي تتحرك من خلالها الولايات المتحدة لإسقاط الدول وثرواتها المختلفة في قبضتها:

أ- الحرب على أفغانستان:

تعتبر أفغانستان من أضعف الدول على الصعيدين الاقتصادي والعسكري، وقد أنهكتها الحروب الداخلية ولا تحتاج للحشود التي وضعتها في سبيل السيطرة عليها، ولكن أهميتها من ناحية جعلها قاعدة للانطلاق في مواجهة الطوارئ التي تتطلب تدخلاً سريعاً، والهدف الاقتصادي الأهم للتحكم في شبكة نقل النفط والغاز، والقرب من بحر قزوين، ووجود بعض الثروات النفطية فيها، إضافة للثروات الإستراتيجية مثل المعادن وعناصر الأرض النادرة.

كما أنها ذات موقع متوسط بالنسبة للدول التي تعد مناوئة للسيطرة الأمريكية على العالم مثل روسيا والصين والهند وإيران.

ب- الحرب على العراق

على الرغم من كل المحاولات الأمريكية للتضليل على أهدافها من الحرب على العراق، بقي النفط هو السبب الرئيسي لهذه الحرب من خلال سعيها لدمج كل من إيران والعراق ودول الخليج العربي لتصبح تحت السيطرة الأمريكية، وبالتالي السيطرة على الجزء الأكبر من المخزون الاحتياطي النفطي في العالم.

ويمكن إجمال أبرز الأهداف الأمريكية من غزو العراق بما يلي:

a) الهيمنة على الثروات الإستراتيجية في العراق بكامل مفاصلها (احتكار، تصنيع، تسويق، تسعير، نقل)، إضافة للموارد الزراعية والمائية.

b) تحقيق التواجد العسكري وجعل العراق أحد القواعد اللوجستية ضمن الدول المنضوية في المنظومة الأمنية الأمريكية.

c) استكمال المشاريع الأمريكية في المنطقة (الشرق الأوسط الجديد، الشرق الأوسط الكبير، الفوضى الخلاقة) وإلغاء الأفكار والمصطلحات الوحدوية مثل العروبة والإسلام، وإلغاء دور الوطن والأمة وإحلال الطائفية والأحزاب والمكونات الأخرى.

d) الدعم الكامل لحليفتها إسرائيل وإخراج دولة مقاومة مثل العراق من معادلة الصراع العربي الصهيوني.

ت- انفصال السودان:

في ظل التطلعات الأمريكية لتأمين نسبة من احتياجاتها النفطية من القارة الأفريقية فقد كان النفط السوداني عاملاً مهماً في تقسيم السودان بالإضافة لقربها من دول الخليج العربي، والقدرة على كسب ود الجنوب بشكل أسهل نظراً لكونهم جماعات وثنية (قبائل) وجزء مسيحي وأقلية مسلمة.

ث- الأزمات في المنطقة العربية:

رفعت الولايات المتحدة شعارات عملياتها في المنطقة العربية متمثلة في (الديمقراطية، الحرية، حقوق الإنسان) فكان ذلك خدمة كبيرة لمصالحها النفطية التي تم دعمها من خلال زيادة القدرة على السيطرة على الدول المسيطر عليها أصلاً، وترسيخ التفرقة والاقتتال في الدول المناوئة لمصالحها، و الانغماس في التخلف والتبعية للغرب، وبالتالي استمرار نهب ثروات المنطقة وتعزيز الأمن القومي الأمريكي والصهيوني، وأمن الشركات الكبرى والتي تستثمر في الكوارث وتحقق أرباحاً كبيرة.

ويتبين هنا الأثر الكبير للنفط على سياسة الولايات المتحدة في هذه المنطقة الحيوية والمليئة بالثروات، من خلال ما يمكن أن تقدم عليه الولايات المتحدة في سبيل الوصول لهذا الهدف، ويبرز ذلك في الحروب المختلفة، والانتقال لتقسيم السودان لدولتين (شمال وجنوب)، والتلويح بتقسيم العراق إلى ثلاث دول (سنية، شيعية، كردية) وإحداث التوترات في كل من سورية وإيران ولبنان، وإقحام دول الخليج في هذه الخلافات لإبقائها في حاجة دائمة للولايات المتحدة، وضمان السيطرة على ثرواتها ومقدراتها، وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية.

3- الاستغلال الأمريكي للنفط الخليجي:

مع بدء الاهتمام الأمريكي بمنطقة الخليج العربي منذ تعاظم الدور العالمي للولايات المتحدة، وبروز الأهمية الكبيرة للكميات الهائلة من الثروة النفطية وما يتبعه من مستقبل حافل لهذه المنطقة في الصناعة الدولية للطاقة، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية قريبة من كل الأحداث الاقتصادية والسياسية والعسكرية في منطقة الخليج العربي، ويبرز هذا التدخل من خلال سرعة الأحداث السياسية التي تمر بها المنطقة في تاريخها الحديث والذي يرسخ تبعية دول الخليج للولايات المتحدة وخاصة في مجال النفط وذلك على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

3-1 التاريخ الاقتصادي للاستغلال الأمريكي للنفط الخليجي:

بدء الاستغلال الأمريكي لدول الخليج العربي مع حصول الشركات الأمريكية والغربية على امتيازات نفطية كبيرة فيها، فقد كانت هذه الامتيازات مجحفة في بداية اكتشاف النفط في دول الخليج إلى حد يصعب تصوره في وقت تنامى فيه الوعي بأهمية النفط والغاز كمصدر رئيسي للطاقة، فبالإضافة إلى حقوق التنقيب والإنتاج في مساحات شاسعة، أعطت هذه الامتيازات حقوق الإنتاج فترات طويلة قد تصل إلى 60 عاماً مقابل شلنات معدودة (3 شلنات للطن في حالة السعودية) في بداية الإنتاج، ورافق ذلك الحق في تحديد الكميات والأسعار التي تقررها مصلحة الشركات والدول المحتكرة إلى حد زاد معه إنتاج النفط وبيعه بأسعار متدنية، وهو ما حفز نمو الطلب وحدوث فرط في الاستهلاك على حساب مصلحة الدول الخليجية، وقد ازداد هذا الاستغلال مع مرور الزمن، حيث ارتفع الإنتاج من 6 مليون برميل يومياً في بداية الستينات إلى 15 مليون برميل في بداية السبعينات، ليصل إلى 20 مليون برميل في الثمانينات ليستمر بذلك الانخفاض في نسبة الاحتياطي الخليجي من النفط عاماً بعد آخر[7].

ويمكن ملاحظة هذا الاستغلال من خلال ملاحظة غزارة الإنتاج من قبل الشركات المحتكرة في منطقة الخليج، حيث تراوح إنتاج البئر الواحد في منطقة الخليج العربي بين 4 آلاف إلى 45 ألف برميل في اليوم مقابل 12 برميلاً فقط في آبار نفط تكساس الأمريكية، مما أعطى فرصة لهذه الشركات لتحقق أرباحاً خيالية من خلال زيادة الإنتاج دون رفع الأسعار، وهو ما يخدم التقدم الصناعي المعتمد على الطاقة النفطية الرخيصة.

كما أشارت دراسة لمنظمة أوبك[8] أن معدل حصة دول الخليج العربي لا يتعدى 7% من سعر البرميل في حين أن الشركات المحتكرة للنفط والدول المساهمة فيها تحصل على 75% من أرباح النفط، وبالتالي فإن المستهلك في الدول الصناعية يحصل على مادة ثمينة داعمة للنمو والتقدم التقني والاقتصادي أكثر من أي مصدر آخر للطاقة، كما تشير الدراسة إلى أن الضرائب المفروضة على النفط والغاز الطبيعي كمقياس للفائض الذي يحصل عليه المستهلكون تزيد على ما يحصل عليه المنتجون من بيع الخامات النفطية، حيث تصل إلى 60% من السعر النهائي بينما يذهب الباقي للمنتج والعمليات اللاحقة للإنتاج، والذي يتم من خلال شركات نفطية على الأغلب في حالة الدول الخليجية وبالتالي لا يبقى للمنتج سوى الفتات في حين تساهم هذه الفوائض الهائلة لمستهلكي النفط بشكل فعال ومباشر في بناء اقتصاديات ضخمة للولايات المتحدة الأمريكية.

وفي مقابل هذا الأثر الإيجابي للدول المستهلكة وعلى رأسها الولايات المتحدة فقد عانت الدول الخليجية من آثار التبديد والإسراف في استخدام النفط وتبديد الثروة، مما أدى إلى هبوط معدلات الإنتاج إلى الاحتياطيات عبر الزمن وبالتالي العمر المتوقع للحقول النفطية على الرغم من التوسع في الاكتشافات النفطية، وهذا الوضع وما تبعه على الصعيد المالي من بيع النفط بأسعار متدنية كان السبب الرئيسي في الوضع التنموي غير المناسب للدول الخليجية والذي حولها لاقتصاد ريعي مع ارتفاع كبير بالمديونية، بل أكثر من ذلك كان الأثر لذلك النزيف الذي مارسته الشركات النفطية الأمريكية أن وجدت الدول المنتجة نفسها بعد تملكها لحقولها النفطية في وضع من التبعية والتخلف لا يسمح لها بتخفيض إنتاجها وحفظ ثرواتها النفطية، ولم تتمكن من تحقيق معدلات نمو حقيقية من إنتاج مئات الملايين من البراميل سنوياً.

ومن أهم السياسات الأمريكية الهادفة إلى استغلال الثروة النفطية هي خفض قيمة الدولار، والذي يعد العملة التي يتم من خلالها تسعير النفط، حيث أن الولايات المتحدة تقوم بخفض سعر الدولار مع كل ارتفاع في سعر برميل النفط،

وبالتالي فإن ارتفاع سعر النفط بنسبة 25% على سبيل المثال قد يقابله انخفاض في قيمة الدولار بنسبة 40% وبالتالي فإن الزيادة في السعر قد تكون وهمية وقد تشكل خسارة أكثر من كونها ربحاً للدول المنتجة وعلى رأسها الدول الخليجية.

وقد كان لإنشاء منظمة أوبك في بداية الستينات أثره البارز في وجود عنصر جديد في عالم الطاقة والصناعة النفطية، فالتفاوض الجماعي باسم الدول المنتجة أعطى قوة نسبية لدول المنظمة في الحصول على بعض حقوقها، ويمكن القول بأن دور المنظمة في الحفاظ على مستوى معين من الأسعار قد حقق النجاح بسبب التنسيق ونسب الحصص والحد من التجاوزات والتنافس غير المبرر في التصدير والبيع، إلا أن رغبة المنظمة والدول المكونة لها في رفع مرونة العرض بقي أدنى مما ينبغي وهي نقطة الضعف الرئيسية في المنظمة ودولها، حيث أن الأسعار وتحديدها بقي في يد الشركات الأمريكية المسوقة والدول المستهلكة وعلى رأسها الولايات المتحدة بسبب المستوى التنموي المنخفض للدول المنتجة واعتماد ميزانيتها على تصدير النفط كسلعة أولية، وبالتالي حققت السياسات الأمريكية وسيطرتها على دول الخليج غايتها فيها رغم اتحادها في منظمة أوبك.

كما أن الاستثناء غير المبرر للنفط والغاز الطبيعي من شروط اتفاقية منظمة التجارة العالمية**[9]** التي تقوم على شؤونها الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى والذي يمنع مبدأ التعامل الحر الذي أسست المنظمة لأجله بالنسبة لهذه السلعة، بل أبقت عليه كسوق احتكارية أمريكية بالدرجة الأولى بدءاً من اتفاقيات الامتياز والإنتاج المجحفة بحق الدول المنتجة، وحتى في ظل الملامح الجديدة لهيكل السوق الدولية.

ورغم أن سعر النفط بدأ بالارتفاع بشكل تدريجي بعد العام 2000 حيث وصل إلى 25 دولاراً للبرميل ووصل إلى 60 دولاراً في العام 2005 ليواصل ارتفاعه بشكل كبير ليصل إلى 147 دولاراً في العام 2008 والذي كان نتيجة للحروب في أفغانستان والعراق وأزمة النووي الإيراني والأزمة المالية العالمية، إلا أن الاعتبارات الأمريكية التي تهدف لضمان السيطرة على منابع النفط وخاصة في دول الخليج العربي، دعاها إلى الضغط على الدول المنتجة ليصل سعر البرميل إلى أقل من 40 دولاراً للبرميل في العام 2017،**[10]** وهو ما يوضح الرغبة الأمريكية الكبيرة في إبقاء دول الخليج تحت سيطرتها وتبعيتها، واستنزاف أموالها وثرواتها، وهذا يثبت صحة الرضية الثالثة.

3-2 التاريخ السياسي للاستغلال الأمريكي للنفط الخليجي:

في العالم الرأسمالي المتقدم اقتصادياً تأتي السياسة تبعاً للشأن الاقتصادي وسنداً للحالة الاقتصادية التي تمر بها الدولة والسياسة الاقتصادية التي تقتضيها الظروف المرحلية، ويأتي هذا الاعتبار بالنسبة للدول المتقدمة بعكس الدول المتخلفة والنامية.

ولا تخرج الولايات المتحدة وعلاقتها مع دول الخليج من هذا الإطار، فقد تضافرت الجهود السياسية والاقتصادية الأمريكية للاستغلال والسيطرة على دول الخليج ومقدراتها السياسية والاقتصادية، وقد برزت السياسات الأمريكية في هذه المنطقة منذ بدأ الصراع السياسي بين الولايات المتحدة وبريطانيا ومحاولات الإقصاء التي اعتمدتها الولايات المتحدة رغم الاتفاقات التي عقدتها مع بريطانيا والتي انتهت بوصول الولايات المتحدة لأهدافها بإقصاء البريطانيين كليّة من الإنتاج النفطي السعودي، وقد كانت هذه السيطرة غاية في الأهمية لبروز ودعم النظام العالمي الجديد الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية.

ومع وجود اعتبارات متعلقة بالطاقة وعدم قدرة الطاقة النووية والطاقة الشمسية والرياح وغيرها من مصادر الطاقة على منافسة النفط من الناحية الفنية والمالية، ومع ازدياد العلاقة بين النمو الصناعي في الولايات المتحدة والدول الغربية وبين النفط فقد ازداد الطلب على النفط زيادة كبيرة وبمعدلات وصلت من 5% إلى 12% سنوياً**[11]**، ليزيد ذلك من قلق الدول المستهلكة وخصوصاً الولايات المتحدة على مستقبلها الاقتصادي والصناعي، وقد أدى ذلك إلى منح

الحكومات المتعاقبة للولايات المتحدة المبرر لإدراج منطقة الخليج ضمن منظومة ما يسمى بالأمن القومي الأمريكي، وقد عزز من ذلك الالتزام الأمريكي بتفوق الكتلة الغربية تجاه الاتحاد السوفييتي قبل انهياره، والدور العالمي للولايات المتحدة كقوة مهيمنة ومسيطرة، وتأثر ذلك بما يحدث في منطقة الخليج بشكل خاص والمنطقة العربية ودول الجوار بشكل عام.

وقد وقفت الولايات المتحدة في وجه جميع المحاولات للخروج من تحت سيطرتها حيث وقفت في وجه التطلعات من قبل الدول المنتجة للاستغلال الرشيد لثرواتها النفطية، ويمكن تبين ذلك من خلال ردها على تأميم حقول النفط الذي قام به رئيس الوزراء الإيراني في عام 1952 والذي راح ضحية لهذه الخطوة، وقامت بإبرام اتفاقيات شراكة مع الدول الخليجية، كما حاولت تعطيل دور منظمة أوبك التي أنشئت لرعاية حقوق الدول المنتجة**[12]**.

وتأتي هذه السياسات من النظرة الأمريكية بأنه ليس من السهل التفريط والتنازل عن هذه القوة وتلك المكانة التي تمتلكها بين دول العالم بسبب السيطرة على الإنتاج العالمي من النفط أو تسويقه وتصنيعه.

وفي فترة ما بعد الثمانينات إلى وقتنا الحاضر ورغم اعتبار الدول المنتجة هي المالكة لحقولها النفطية إلا أن السيطرة والاهتمام الأمريكي بقيت أشد خوفاً من نقص في الإمدادات النفطية، وخاصة مع ظهور قوى تعلن عدم وئامها مع الغرب في المناطق المنتجة للنفط وعلى رأسها العراق وإيران، وهنا كانت الحاجة للتدخل العسكري كمرحلة جديدة من استراتجيات السيطرة الأمريكية على النفط الخليجي، وقد أنشئت قوة التدخل السريع وظهر الاهتمام الشديد في منطقة الخليج من خلال تصريح وزير الدفاع في حكومة الرئيس الأمريكي كارتر (هارولد براون)**[13]** أنه " بما أن منطقة الخليج أكبر مصدر للنفط في العالم فإنه لا يمكن عزل منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي عن موضوع أمن الولايات المتحدة الأمريكية وأمن الناتو وأمن بقية الحلفاء في آسيا، وننوي أن نضمن إنتاج النفط وشحنه إلى الدول المستهلكة من دون تدخل من القوات المعادية ".

وبدأت مرحلة التدخل العسكري الأمريكي سواء بشكل مباشر أو عن طريق دعم الأطراف المتصارعة كما في الحرب الإيرانية العراقية.

وقد كانت الحجة الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في دول الخليج وجوارها تكمن في مصلحة أمنها القومي من جهة، والفراغ السياسي والعسكري في منطقة الخليج العربي من جهة أخرى، ولا شك بأن الولايات المتحدة قد عملت على هذا الفراغ من خلال تحييد هذه الدول من الحصول على القيم الحقيقية لنفطها وإحداث تنمية فعالة وتقوية وبناء جيوش فعالة قوية وقادرة على ملء الفراغ الأمني فيها.

وتبعاً لذلك فقد كانت الحروب الأمريكية وفق تصريحات مسؤوليها تستند لثلاثة أمور:

أ- التدخل العسكري من قبل قوة دولية أخرى.

ب- حدوث خطر على السكان المحليين والأجانب نتيجة لحرب أهلية أو انهيار بالسلطة.

ت- خرق فادح للحقوق الإنسانية في دولة ما.

وهذه الحجج هي المسوغ للتدخل في حروب المنطقة بدءاً من الحرب العراقية الإيرانية وحتى حرب العراق، لكن الأقنعة كانت تسقط تباعاً لحد اعتراف الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن**[14]** ب "جدوى الحرب والاستيلاء العسكري على الرغم من عدم أخلاقيتها، لكن التاريخ البشري مليء بأمثلة للحروب من أجل الاستيلاء على الموارد"، وقد أدت هذه الحروب لترسيخ الاستغلال الأمريكي لثروات دول الخليج من خلال توسيع القواعد العسكرية فيها ووضعها في موقع لا حول لها ولا قوة للحفاظ على مقدراتها الاقتصادية والنفطية.

ولكن الفاتورة الكبيرة للتدخل العسكري الأمريكي من الناحيتين البشرية والمالية والأخلاقية دعت الولايات المتحدة لشحذ أسلحتها الدبلوماسية والسياسية، وبدأت بطرح إستراتيجيتها ومشاريعها مثل مشروع الشرق الأوسط الجديد والشرق الأوسط الكبير، والتي تهدف لضرب الأخطار التي تهدد السيطرة الأمريكية على المقدرات الخليجية، وهي قضية الوحدة العربية التي ستعطي القوة لوقوف الدول الخليجية في وجه الأطماع الأمريكية.

أما نظرية الفوضى الخلاقة والتي برزت ضمن تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية (كونداليزا رايس) لصحيفة واشنطن بوست الأمريكية**[15]**، والتي تعد الوسيلة لتحقيق فكرة الشرق أوسطية وتستند على النقاط التالية:

a) التغيير الكامل في الشرق الأوسط.

b) إعادة بناء بعد هدم الأسس والتقاليد القديمة.

c) وضع إصلاحات شاملة في منطقة الشرق الأوسط على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة.

وقد بدأ تطبيق هذه النظرية بالظهور من خلال انفصال السودان وأزمات المنطقة العربية، وقد أدت مواقف دول الخليج العربي من الأزمات في تونس ومصر وليبيا واليمن والعراق وسورية والتي دفعتها الحكومة الأمريكية لاتخاذها ووقوفها في وجه دول عربية شقيقة لها، ودعمها للأطراف المعادية للأنظمة الحاكمة فيها وخاصة في سورية والعراق، وسعي الولايات المتحدة لتغذية الصراع الطائفي بين الدول الخليجية وإيران لترسيخ السيطرة الأمريكية على القرار السياسي لدول الخليج، ودعم الاستغلال الأمريكي لثروات هذه الدول وتبعيتها للولايات المتحدة خوفاً من امتداد الأزمات إلى دولها من جهة، وطلباً للحماية الأمريكية نتيجة العداوات التي خلقتها مواقفها، وقد أدى ذلك للاستسلام الكامل للإرادة الأمريكية والتي تجلت من خلال دفعها للمبالغ التي تطالبها بها الولايات المتحدة على الرغم من تدهور الحالة الاقتصادية فيها.

الاستنتاجات و التوصيات:

الاستنتاجات:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، نذكر أهمها:

1- للنفط أثر كبير على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية المطبقة في منطقة الخليج العربي وأدواتها المستخدمة لتطبيق هذه السياسات، وذلك من خلال الاستعداد الكبير للدخول في صدامات وحروب تغيير في سبيل الوصول إلى هدفها في السيطرة على الصناعة النفطية.

2- يمتد الحزام النفطي للولايات المتحدة ليشمل أهم مناطق إنتاج النفط وعلى رأسها منطقة الخليج العربي، وقد امتد هذا الحزام ليشمل الصناعة النفطية بشكل عام بما في ذلك الدول التي تعد طرقاً إستراتيجية لنقل الثروة النفطية.

3- رسمت الولايات المتحدة خريطة الإرهاب والدول المارقة لتناسب خريطة استغلالها للمناطق الغنية بالنفط والغاز.

4- نجحت الولايات المتحدة إلى حد كبير في تحقيق مصالحها الإستراتيجية والسيطرة على المقدرات السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج العربي والتي أصبحت عبارة عن مستعمرة أمريكية تستطيع توجيهها بالطريقة التي تراها مناسبة.

5- يأتي النفط في مقدمة المكتسبات التي لا يمكن أن تفرط بها الولايات المتحدة ويمثل الحفاظ عليه جوهر نظرية الأمن القومي وثوابت السياسة الخارجية الأمريكية.

6- تعتبر مشكلة الأمن النفطي للولايات المتحدة غير موجودة على المدى المنظور طالما يتم تلبية الاحتياجات النفطية من المصادر الخارجية وأهمها منطقة الخليج العربي.

7- دخلت دول الخليج مع الولايات المتحدة في دوامة من الاستغلال السياسي والاقتصادي لن تستطيع الخروج منها في حال استمرت في مواقفها واتجاهاتها الحالية.

8- شكلت الأزمات والحروب التي تعاني منها المنطقة والتي كانت على الغالب صناعة أمريكية صهيونية بامتياز أداة لزيادة وتيرة الاستغلال الأمريكي للمقدرات الخليجية.

التوصيات:

1- ضرورة إدراك دول الخليج للأخطار التي تحيط بها نتيجة تحالفها المزعوم مع الولايات المتحدة وأن هذا التحالف هو عبارة عن خضوع واستسلام للإدارة الأمريكية في استغلال المقدرات السياسية والاقتصادية لدول الخليج العربي.

2- إلغاء الاتفاقيات النفطية بين دول الخليج العربي والشركات والدول الاحتكارية التي لا تحقق العدالة في توزيع المكاسب من الثروة النفطية بين الأطراف كافة.

3- تفعيل دور منظمة أوبك والخروج من تأثير الولايات المتحدة لكي تصل الصناعة النفطية إلى مسارها الصحيح.

4- ضرورة تخفيض دول الخليج لإنتاجها النفطي إلى الحد الذي تحقق فيه التوازن بين القيمة الفعلية للنفط والسعر المناسب له.

5- ضرورة تفعيل دول الخليج العربي لعلاقاتها مع الدول العربية والسعي لتحقيق الوحدة العربية لتكتسب القوة اللازمة للوقوف في وجه الأطماع الأمريكية.

المراجع:

1- خنسي، بيوار، *البترول- أهميته تحدياته*، منشورات دار ثاراس للنشر، الطبعة الأولى، العراق، أربيل، 2016، 6.

2- اليوسف، يوسف خليفة، *الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته*، مجلة المستقبل العربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2015، 110.

3- عقابي، خميسة، *النفط في العلاقات الأمريكية العربية (1946-2014)*، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، بسكرة، 2016، ص96.

4- http://legal.un.org/avl/pdf/ha/ga_1803/ga_1803_ph_a.pdf

5- أحمد، محمد سالم، *النفط مرتكز الحروب الأمريكية الجديدة في القرن الحادي والعشرين*، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، المجلد 6، العدد 2، العراق، الموصل، 2007، ص348.

6- أحمد، محمد سالم، المرجع السابق نفسه، ص350.

7- ALOMAR, IBRAHIM, *In Economy and Political History of Middle Eastern Oil,* MPRA, Munich Personal RePEc Archive, 2016, p2.

8- صالح، خديجة، *النفط العربي كمحدد للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، من الحظر النفطي 1973 حتى حرب الخليج الثانية*، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، السودان، **2015**، ص167.

9- ALOMAR, IBRAHIM, *In Economy and Political History of Middle Eastern Oil,* MPRA, Munich Personal RePEc Archive, 2016, p6.

10- http://rawabetcenter.com/archives/48581.

11- إسماعيل، عبد الكريم، *السياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة: جدلية النفط والقوة، دفاتر السياسة والقانون*، منشورات جامعة قاصدي رباح، الجزائر، 2015، ص9.

12- خرسه، أحمد علي، *تأثير المصالح الاقتصادية الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث (11 أيلول 2001 وحتى العام 2011)*، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2012، 154.

13- الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية، منشورات مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 96، لبنان، 2016.

14- الرحية، رائد، *السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط: دراسة تحليلية للدور والمضامين خلال الفترة 1990-2010*، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2014، ص 151.

15- الكرد، أسامة خليل ، *نظرية الفوضى الخلاقة وأثرها على الأمن العربي*، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة، جامعة الأقصى، غزة، 2016، 15.